

الاستمرارية المدروسة.. كيف أصبحت المرونة والاستقرار معياراً رئيسياً في أنظمة التعليم

6 يوليو، 2026



تشهد منظومة التعليم تحولاً في طبيعة التوقعات، قد لا يكون ظاهراً بشكل مباشر، لكنه بات ملموساً بشكل متزايد. فلم يعد التعامل مع التحديات أمراً نظرياً تضع له المؤسسات خططاً احترازية، بل أصبح جزءاً من واقع التشغيل اليومي، يتطلب جاهزية مستمرة دون التأثير على تجربة الطالب.

في منطقة دول الخليج، يكتسب هذا التحول أهمية خاصة. فالمؤسسات التعليمية تعمل ضمن بيئات سريعة التغير، ما يرسّخ توقعاً واضحاً لدى الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين والجهات التنظيمية بأن تستمر العملية التعليمية بسلاسة، حتى في ظل ظروف غير اعتيادية. ولم يعد السؤال يدور حول إمكانية الانتقال إلى التعلم عن بُعد، بل حول

قدرة المؤسسة على الحفاظ على تجربة تعليمية متكاملة دون فقدان الاستمرارية أو الوضوح أو جودة الوصول.

بالنسبة للمؤسسات التي تعمل على نطاق واسع، تتضح هذه الفجوة بشكل أكبر. حيث تخدم المسار الشامل للتعليم ما يقارب 28.6 ألف طالب ومستفيد في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، عبر منظومتها التي تجمع بين التعليم العالي وقطاع التعليم والرعاية لذوي الهمم. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى الاستمرارية كحل مؤقت، بل كعنصر أساسي في تصميم النموذج التشغيلي، ينعكس على طريقة تقديم التعليم ودعمه واستمراريته على المدى الطويل.

في قطاع التعليم العالي، يظهر ذلك من خلال الأنظمة التي تحيط بالعملية التعليمية، وليس داخل القاعات الدراسية فقط. إذ يحتاج الطلبة إلى بيئة مترابطة تضمن تواصلهم المستمر مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، وإمكانية الوصول إلى الموارد التعليمية، ضمن إطار واضح ومستقر حتى مع تغير أساليب تقديم التعليم. يتجسد هذا النهج في جامعة ميدلسكس دبي من خلال منظومة تعليمية متكاملة تتجاوز حدود الحرم الجامعي، وترتبط بشبكة أكاديمية دولية تتيح للطلبة مواصلة تعلمهم دون انقطاع، مع الحفاظ على جودة التجربة التعليمية واستمراريتها.

أما في قطاع التعليم والرعاية لذوي الهمم، فتأخذ الاستمرارية بعداً أكثر حساسية. فمن خلال شركة تنمية الإنسان، تعمل المسار الشامل للتعليم في بيئة يرتبط فيها التقدم التعليمي بشكل مباشر بثقة الأسر واستقرار الدعم المقدم. وفي هذا السياق، لا يعد الاستقرار خياراً، بل ضرورة يومية تؤثر بشكل مباشر على مسار تطور الطلبة.

وتبرز هنا أهمية البنية الرقمية، التي غالباً ما يُساء فهم دورها. فهدفها لا يتمثل في استبدال التفاعل المباشر، بل في ضمان استمرارية الترابط داخل البيئة التعليمية، من خلال إتاحة المعلومات بشكل مشترك بين الطلبة والمعلمين والأخصائيين وأولياء الأمور، بما يضمن استمرار الدعم دون انقطاع أو تشتت. وعند الحفاظ على هذا الترابط، يستمر التقدم بشكل طبيعي، وتبقى العلاقة بين المؤسسة والطالب قائمة حتى مع تغير الظروف.

من هذا المنطلق، تصبح الاستمرارية مؤشراً على قوة المؤسسة، وليس

مجرد قدرة تشغيلية. فالانتقال بين أنماط التعليم المختلفة لم يعد ميزة إضافية، بل أصبح جزءاً أساسياً من متطلبات القطاع. ويكمن التحدي الحقيقي في قدرة المؤسسة على تحقيق ذلك دون إرباك الطلبة، أو زيادة الضغط على الأسر، أو التأثير على جودة المخرجات التعليمية.

ولا تقتصر أهمية ذلك على داخل البيئة التعليمية فقط، بل تمتد إلى مختلف الأطراف المعنية. إذ تعكس هذه القدرة مستوى الانضباط التشغيلي بالنسبة للمستثمرين، وتُظهر مدى توافق المؤسسة مع الأهداف الوطنية للقطاع بالنسبة للجهات التنظيمية، كما تمنح الأسر ثقة أكبر في استمرارية العملية التعليمية بشكل منظم وواضح.

ويجسد نهج المسار الشامل للتعليم هذا التحول في التوقعات، حيث لا يعتمد نموذجها على التبديل بين الاستقرار والتكيف، بل على القدرة على استيعاب التغيرات دون التأثير على تجربة الطالب. فالمسألة لا تتعلق بالاستجابة، بل بكيفية تصميم النظام ليحافظ على تماسكه في مختلف الظروف.

ومع مرور الوقت، تتجلى هذه المقاربة في استمرارية الأداء. فلا يحدث انقطاع في المسار التعليمي، ولا يتأثر التواصل بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، كما لا يظهر أن المؤسسة تتعامل مع التحديات كردة فعل. بل تستمر العملية التعليمية بوتيرة مستقرة، مدعومة بأنظمة صُممت لتحافظ على فعاليتها تحت مختلف الظروف.

وفي منطقة مثل منطقة الخليج تتسم بسرعة التغير، حيث تكتسب هذه القدرة أهمية متزايدة. فلم تعد الاستمرارية عنصراً ثانوياً، بل أصبحت أحد المعايير التي تميز المؤسسات القادرة على الاستدامة. وبالنسبة للمسار الشامل للتعليم، تمثل هذه الاستمرارية جزءاً من تصميمها المؤسسي، الذي يضمن استمرارية التعليم، ويدعم قدرة الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية على التكيف والمضي قدماً بثقة، مهما كانت التحديات.